اللجنة الدستورية ومستقبل سورية: ماذا نريد من الدستور الجديد؟

فرنسا - فراس عزيز ديب

لا يزال إعلان الأمم المتحدة عن التوصل إلى اتفاق على تشكيل اللجنة الدستورية في سورية حديث الساعة، إن كانَ للسوريينَ الآملينَ بانتهاء الحرب الظالمة عليهم، أو لغير السوريين الذين يريدونَ على المَستوى الرسميَ معرفةَ الطريق الذي سيسلكونه، هل هو طريق قصر الشعب؟ أم طريق الإذعان للتهديدات الأميركية بمنع الانفتاح على سورية؟

حتى الإطلالة الإعلامية لوزير الخارجية وليد المعلم وإن ساهمت بإطفاء الكثير من نيران الالتباس، لكنها أبقت على الكثير من الإجابات بين السطور والتي ربما نجح من هم ليسوا سوريين بالتقاطها أكثر من المواطن السوري ذات نفسه:

هل كان الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط ليجازفَ باقتحام خلوة الوفد السوري ليطالبهم بمجرد «تحية» لو لم يلتقط إشارة ما؟ أما المواطن السوري فبدى عاجزاً عن استقراءات كهذه، تحديداً أنه كان طوال الفترات الماضية عرضة لمقالات وكتابات وتحليلات ومعلومات لا تبدو غير دقيقة فحسب، لكنها افتقدت لما هو أهم:

قلّة فهم للعقلية الرسمية السورية التي تدير المعركة السياسية بالطريقة ذاتها التي تدير فيها المعركة العسكرية والقائمة على مبدأ بسيط: خارج نطاق الثوابت منفتحون على كل الأفكار.

هذه العقلية تبدو كنسمة ربيع عندما يكون الكلام في السياسة مبنياً على تساؤلات منطقية ونقد بناء، لكنها تتحول فجأة إلى صواعق وأعاصير عند أي محاولة لزجها بمتاهات خطاب طائفي أو شوفيني أو تقسيمي عفن، يستند إلى اتهامات باطلة بالتنازل عن الحقوق والثوابت.

هذه المحددات التي تتعاطى معها القيادة السورية كان لها شأن كبير في الحفاظ على مصداقيتها ليس بين جمهورها المحب فحسب بل حتى بين أولئك الذين لاموقف لهم، فواقعياً لا يبدو أنه من الصعب على أي قارئ أو متابع أو حتى متكلم في السياسة أن يفهم هذه العقلية التي تنطلق من التعاطي بواقعية وكبر كدولة، وهو أمر يختلف عن تفكيرنا كمواطنين حيث نعتمد الحماسة والعواطف، تحديداً إننا جميعاً كدولة وشعب متفقون على فرضية أننا نسعى لإنهاء هذه الحرب لأن حقن الدماء واجب.

من الواضح أن كثراً استغلوا سابقاً حالة الفراغ تلك فجرى الكثير من الخلط بين المفاهيم إن كان عن حسن نية أو جهل محوط بثقافة «غوغلية» بائسة، كأن يتم الخلط مثلاً بين فكرة «المجلس التأسيسي» وفكرة «اللجنة الدستورية»، فالمجالس التأسيسية التي يتم تعيينها من الكفاءات أو انتخابها من قبل الشعب مباشرة ترتبط بأمثلتها الحاضرة ببديهية انهيار السلطة القائمة لأسباب غير مأخوذة بعين الاعتبار دستورياً، كحدوث انقلاب أو هروب رأس هرم السلطة إن كان رئيساً في الأنظمة الجمهورية أو رئيساً للوزراء في الأنظمة البرلمانية، هنا يأتي دور المجلس التأسيسي ليحل مكان السلطة كفترة انتقالية حتى يتم إقرار دستور جديد تجري الانتخابات على أساسه، هذه الحالة كانت موجودة في فرنسا ١٩٥٨ ومصر٢٠١١ لكنها إطلاقاً لا تنطبق على الحالة السورية لأن السلطة ليست شاغرة والدستور قائم، فهي إذن لجنة دستورية، أما السؤال المنطقي فيتمحور حول عملها: إقرار دستور جديد أم مراجعة للدستور القديم؟

منذ الإعلان عن طرح دستور ٢٠١٢ وما تضمنه من تعديلات مهمة للاستفتاء الشعبي العام، ربما قد لا نبالغ إن قلنا إنه لم يمر عام إلا وجرى فيه الحديث عن إشاعة وجود دستور سوري جديد لكنه مكتوب وجاهز ينتظر فقط قبول جميع الأطراف به، وما ميز كل هذه النسخ مجتمعة أنها تتشارك بكذبة واحدة:

روسيا هي من وضعت الدستور وأجبرت القيادة السورية على القبول به، والتهديد بوقف الدعم العسكري إن تم الرفض.

حتى كلام وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الواضح والصريح ونفيه القاطع لوجود دساتير جاهزة كهذه وتأكيده أن دور روسيا هو تقديم المشورة لا فرض الدساتير لم ينفع، وليأتي تشكيل اللجنة الدستورية كفرصة جديدة لإعادة بث إشاعات كهذه تهدف لمزيد من الشقاق بين القيادة السورية ومناصريها، تحديداً إن الدساتير الخلبية تستند لمفاهيم أساسية تعتبر في مفهوم المواطن السوري «خيانة لدماء الشهداء» كالقبول بكانتونات مستقلة على الطريقة العراقية، أو القبول بنسخة سورية من الطائف اللبناني.

تبدو هذه التفاصيل التي يلعب عليها من يتربصون شراً بسورية فرصة للقول: إنه ما من دساتير جاهزة ومفصلة، هذا الكلام لا ينطلق من ثقة بما تريده القيادة السورية فحسب، لكنه ينطلق من واقعية تستند لمفهوم أساس:

لا يمكن أن يكون الدستور الجديد سراً وتعرفه ٦٠ دولة، لأننا إن افترضنا أن الحديث هو عن دستور موضوع أساساً عندها سيعني أن هناك توافقاً دولياً على ذلك، وهو ما يستحيل حدوثه وسط التناقضات التي يعيشها الحلفاء الذين يدعمون المعارضات السورية ذات أنفسهم. أما الحديث عن اللجان والعدد الإجمالي الذي هو ١٥٠ شخصاً فمن الواضح أن رفع العدد بهذا الشكل ناتج عن ضرورة إحداث توازن وبمعنى آخر:

إن وفد الحكومة السورية كان من المنطقي أن لا يتعدى خمسة أشخاص، لأنهم بالنهاية قادرون على نقل وجهة نظر من يمثلون، لكن كيف سيكون الحال في الطرف المقابل؟ كيف لهم أن يأتوا بوفد من خمسة أشخاص إذا كان الوفد أساساً يمثل عشرات التنظيمات والفصائل والمنصات والصالونات؟!

إذن هي مراجعة للدستور القائم، لكن حتى لو ذهبنا بعيداً بإقرار دستور جديد تتفق عليه جميع الأطراف السورية فلا مانع، عندها يصبح السؤال: ما الذي نتمنى رؤيته في الدستور الجديد تعديلاً كان أم تجديداً؟

ربما ومن خلال هذه الحرب الضروس التي شُنت على بلادنا، قد لا يبدو أن همّ المواطن السوري اليوم ما سيكون عليه شكل الاقتصاد ولا حتى آلية انتخاب السلطة التشريعية، ولا الولاية التنفيذية، هذه الأمور تبقى من أولويات أصحاب الاختصاص أما الهم العام وبما يتسع إليه من سطور فهناك سؤالان أساسيان:

فصل الدين عن الدولة:

ربما كثُر من يتحسسون من هذا المصطلح، ولأننا نعير اهتماماً لآرائهم فلا نقزمها ولا نكفرها فسنستخدم مصطلحاً آخر:

إعادة إيجاد صيغة جديدة للعلاقة بين الدولة والمؤسسة الدينية لأن التجارب السابقة لا يبدو أنها نجحت في لجم التطرف وإبعاده عن المجتمع مهما كابرنا، ففصل الدين عن الدولة لا يعني بالضرورة خلق دولة ملحدة كما يروج أصحاب فرضية «تقديم النقل على العقل»، بل إن بناء الدول يبدو متعثراً عندما نكبله بأغلال النقل وإحجام العقل. فصل الدين عن الدولة يعني عملياً عدم الاستهانة بمشاعر ملايين السوريين ومنعهم من الترشح لمنصب الرئاسة لكونهم ليسوا مسلمين، كما أن هذا الفصل يسهم بإعطاء مرونة للكثير من التشريعات المقيدة بما هو وضعي منذ ١٤٠٠ عام. هو تماماً كفصل السلطات يضع كل طرف عند حدوده.

الكلام الصريح عن علمانية الدولة: ما المانع؟

عندما أعلن المبعوث الأممي السابق ستيفان دي ميستورا ما يسمى ورقة المبادئ الـ١٢ للحل السياسي في سورية، كان البند الرابع يقول: تكون («الجمهورية العربية السورية»، «الدولة السورية».. دولة ديمقراطية وغير طائفية)، يومها استخدم هذا المصطلح وأغفل العلمانية بذريعة تركها للسوريين للاتفاق عليها، والحقيقة أن هناك ضغوطاً جرت لفرض هذه العبارة لأن توصيف الدستور السوري لكيان الدولة بالعلماني لم يرق لعتاة الحرب على سورية كمشيخات قطر والسعودية أو الولايات المتحدة الأميركية.

اللافت أن هناك اتهامات تكال لكل من يُطالب بوجود العلمانية صراحةً في الدستور ويتهم المطالبين بها بالتبعية لجهات ما لمجرد أن تطابقت فكرته مع العلمانية الغربية. ربما قد نتفق مع بعض هؤلاء بأن هناك «دعاة علمانية» سوريين أساؤوا للعلمانية أكثر مما أساء الإسلام السياسي للإسلام، لكن هذا ليس مبرراً لتأخذوا الجميع بذنب واحد عملاً بقوله تعالى: «ولا تزر وازرةٌ وزرَ أخرى»، فهناك من يفهمون ويعون تماماً أن جوهر العلمانية هو احترام المعتقدات طالما أن هذه المعتقدات لا تلغي الآخر، لأننا لو فكرنا على طريقتكم سيكون السؤال لرافضي فكرة وجود كلمة علمانية في الدستور:

كيف تلاقت أفكاركم ورفضكم مع الرفض السعودي والأميركي؟!

ربما يمكننا القول عملياً: إن قطار الحل السياسي تم وضعه على السكة، فسورية التي أنقذت المنطقة تكتب مستقبلها بفضل صمودها الأسطوري بجيشها وشعبها، فتجعلنا أمام فرصة تاريخية لرسم مستقبل أجمل لا نكرر فيه أخطاءنا، وتضعنا أمام أفكار قادرة أن تنطلق من فرضية بناء تحالفات سياسية تستند على ما لدينا أساساً.

العراق: إعادة افتتاح معبر القائم- البوكمال غداً

| الوطن- وكالات

أعلنت هيئة المنافذ الحدودية العراقية أمس، عن موافقة الحكومة العراقية على افتتاح معبر القائم- البوكمال على الحدود العراقية السورية يوم غد الإثنين بعد استكمال كل الإجراءات المطلوبة.

ونقلت وكالة «سانا» عن مدير الإعلام والعلاقات في الهيئة علاء الدين القيسي قوله: إن «رئيس الحكومة عادل عبد المهدي وافق اليوم (السبت) على إعادة فتح معبر القائم-البوكمال الحدودي بين العراق وسورية أمام حركة نقل البضائع والأشخاص بين البلدين الشقيقين».

وأوضح القيسي، أن هيئة المنافذ الحدودية استكملت مع الجهات المساندة لها جميع المستلزمات الفنية والإدارية والأمنية لتأمين انسيابية حركة النقل.

وكان سفير سورية لدى العراق صطام جدعان الدندح أكد خلال لقائه رئيس هيئة المنافذ الحدودية العراقية كاظم العقابي ببغداد في وقت سابق من الشهر الجاري إنجاز سورية كل المتطلبات اللوجستية لفتح معبر البوكمال وإعادة الحياة إلى هذا الشريان الاقتصادي والتجاري المهم بين البلدين.

يذكر أن معبر القائم على الحدود العراقية السورية تم تحريره من عصابات تنظيم داعش الإرهابي في تشرين الثاني عام ٢٠١٧ وتأجلت إعادة افتتاحه عدة مرات بسبب عدم الانتهاء من تأهيله، وفق ما ذكرت الوكالة.

الاحتلال الأميركي وإرهابيوه يعرقلون تنفيذ خطة أممية لإخلاء «الركبان»

| موفق محمد

وفد من الأمم المتحدة والهلال الأحمر السوري يزوران مخيم الركبان لإجلاء الراغبين بالخروج (عن الإنترنت)

أكد مستشار هيئة المصالحة الوطنية وعضو «لجنة التنسيق السورية الروسية المشتركة» لعودة المهجرين والنازحين، أحمد منير محمد، أن الاحتلال الأميركي والتنظيمات الإرهابية التابعة له عرقلت تنفيذ خطة أممية لإخراج السكان المتبقين من «مخيم الركبان» كان من المفترض أن يبدأ تنفيذها أمس الأوّل الجمعة.

وفي تصريح لـ«الوطن» عصر أمس، أشار محمد إلى أنه عاد من معبر جلغيم الذي فتحته الحكومة السورية لخروج نازحين «الركبان» عند الساعة السابعة مساء من يوم الجمعة، لافتاً إلى أن الأمم المتحدة ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري كانتا قد أتمتا كل الاستعدادات لخروج النازحين من حافلات وسيارات شاحنة كبيرة لنقلهم إلى مناطق سيطرة الدولة.

وأوضح محمد أن عدد المواطنين الراغبين في الخروج وسجلوا أسماءهم يبلغ أربعة شخص، على أن يتم إخراجهم على دفعتين لأن الطاقة الاستيعابية ليوم الجمعة كانت نحو ٢٥٠٠».

ولفت منير، إلى أنه ولدى التواصل مع وفد الأمم المتحدة والهلال الأحمر اللذين كانا في داخل المخيم تبين أن هناك عراقيل حالت دون خروج الأهالي.

وقال: «التحالف الدولي وأميركا وإرهابيوها هم من منعوا الأهالي من الخروج من أجل استخدامهم كدروع بشرية»، مضيفاً: «حتى مساء أمس لم يخرج من المخيم سوى ٢٥٠ شخصاً».

وكان رئيس مكتب التنسيق الروسي الخاص بملف إعادة المهجرين السوريين العقيد ليونيد أنطونيك، أعلن في ١٨ الشهر الجاري عن تلقيه من المنسق العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سورية، «خطة لإخراج السكان المتبقين من مخيم الركبان»، سيبدأ تنفيذها في ٢٧ أيلول الحالي (أمس الأول الجمعة)، على حين أشار رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية اللواء أليكسي باكين «إلى أن إخراج سكان المخيم سيكون بمجموعات تضم من ٣٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ شخص، في غضون ٣٠ يوماً».

وتقدر أعداد المدنيين الراغبين في الخروج من «الركبان» باتجاه مناطقهم وبلداتهم بنحو ١٠ آلاف شخص.

ويقع «مخيم الركبان» في منطقة التنف أقصى شرقي سورية عند الحدود مع العراق والأردن، وهي منطقة تحتلها قوات أميركا وأقامت فيها قاعدة عسكرية غير شرعية بحجة مقاتلة تنظيم داعش الإرهابي، على حين تقدم الدعم العسكري لميليشيات مسلحة تحاصر المخيم وتعرقل خروج المدنيين منه وتمنعهم من مغادرته باتجاه مناطق سيطرة الحكومة السورية التي أعلنت في شباط الماضي من هذا العام مع روسيا عن فتح ممرات آمنة لخروج قاطني المخيم منه ثم تفكيكه.

منتدى صحفيي الدول الإسلامية: دعم سورية في مواجهة الحرب الإعلامية

| وكالات

أكد المشاركون في المنتدى الدولي الخامس لصحفيي الدول الإسلامية أن أعمال الغرب المسيسة تؤدي إلى تصعيد التوتر والأزمات في أنحاء العالم، داعين إلى مواجهة التضليل الإعلامي والأخبار المزيفة، ومؤكدين دعمهم لسورية في مواجهة الحرب الإعلامية الشرسة الموجهة ضدها.

وحسب وكالة «سانا»، شدد المشاركون في البيان الختامي للمنتدى الذي عقد في مدينة بطرسبورغ الروسية بمشاركة عدد من الدول بما فيها سورية على ضرورة التنسيق بين الصحفيين من الدول الإسلامية وروسيا من أجل التصدي لتزييف الأخبار والإعلام المضلل.

وفي هذا السياق أكد عدد من المشاركين في المنتدى دعمهم لسورية في مواجهة الحرب الإعلامية الشرسة الموجهة ضدها، مشيرين إلى أن سورية تحارب الإرهاب الذي تدعمه بلدان إقليمية ودولية هدفها إطالة أمد الحرب الإرهابية على سورية بموجب ادعاءات كاذبة.

ولفت المشاركون إلى أن مدى تزييف وكذب وسائل الإعلام الغربية والعربية حول ما يجري في سورية لا يخفى على أحد، محذرين من انتشار التضليل الإعلامي وتزييف الأخبار على نطاق واسع في السنوات الأخيرة، وداعين في الوقت ذاته إلى توحيد الجهود من أجل التصدي للإعلام الكاذب وتبني برنامج شامل للكشف عن الأفكار المتطرفة في الفضاء الإعلامي.

وافتتح في الـ٢٦ من أيلول الجاري المنتدى الدولي الخامس لصحفيي الدول الإسلامية بمشاركة عدد من الدول بينها سورية ممثلة بمعاون وزير الإعلام أحمد ضوا، إضافة إلى خبراء دوليين في المجال الإعلامي وشخصيات رسمية روسية وأجنبية لمناقشة تأثير وسائل الإعلام في الرأي العام وردود أفعالها على الأحداث الدولية وتعزيز التعاون بين البلدان في هذا المجال كما تضمن جلسات متخصصة في مجالات الحروب السيكولوجية وإستراتيجية ردود الفعل على الأخبار المزيفة وحرية الصحافة.

غياب شخصيات من سورية لعدم منح أنقرة تأشيرة دخول لهم

«حزب الشعب» يعقد مؤتمره.. تنديد بسياسة «العدالة والتنمية» ورغبة بإصلاح العلاقات معها

| الوطن - وكالات

عقد حزب الشعب الجمهوري التركي المعارض مؤتمراً دولياً في إسطنبول بعنوان «سورية.. الباب المفتوح إلى السلام»، وذلك في إطار مبادرة لترسيخ السلام والتعاون بين دول منطقة الشرق الأوسط وإعادة العلاقات التركية مع الحكومة السورية، وتم خلاله التنديد بسياسات حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا تجاه القضية السورية.

وفيما علمت «الوطن»، أن الصحفي سركيس قصارجيان من الداخل السوري يشارك في المؤتمر، ترددت أنباء عن أن وزارة خارجية النظام التركي لم تمنح شخصيات سورية، ممثلة عن حزب البعث العربي الاشتراكي مدعوة إلى المؤتمر «الفيزا»، الأمر الذي حال دون مشاركتها.

وقال رئيس «حزب الشعب» كمال كيليتشدار أوغلو في كلمة له خلال افتتاح المؤتمر «نعمل منذ عام ٢٠١٠ على إصلاح العلاقات التركية السورية ومؤتمرنا ما هو إلا خطوة جديدة أخرى في هذا الإطار»، بحسب «وكالة أنباء تركيا».

وأشار إلى أن الحرب في سورية «أتت بنيرانها على تركيا»، معتبراً أننا «نحتاج السلام والعيش في أمان معاً، لا الحرب»، وتابع: «أقول كرئيس لحزب يرغب بالتصالح مع بلد جار لنا ذو تاريخ مشترك وأطول حدود مشتركة، إننا نهدف للحفاظ على العلاقات التاريخية والأخوية مع سورية ونسعى لإعادة بوصلة سياستنا الخارجية نحو السلام والصلح».

وفي حديثه عن إنشاء اللجنة الدستورية، قال كيليتشدار أوغلو: «نؤمن أن الحرب في سورية على وشك الانتهاء وأن أنقرة ودمشق تعملان على إنشاء اللجنة الدستورية، ونتمنى أن ينير الدستور الجديد مستقبل الشعب السوري».

وتطرق أوغلو إلى التطورات في إدلب قائلاً: إن «التطورات في إدلب مقلقة جداً ولا يخفى على أحد تسلل عناصر التنظيمات الإرهابية إلى تركيا، ونعلم أن هذه التنظيمات تستهدف تركيا وتشكل تهديداً خطيراً».

وتابع: «نؤمن في هذا السياق بحقنا في محاربة الإرهاب ونؤمن في الوقت ذاته أن محاربة هذه التنظيمات لن يكون إلا بالتنسيق مع دمشق»، مضيفاً: «الطريق بين أنقرة ودمشق هو أقصر طريق للسلام، بإدارة دبلوماسية سورية تضمن الحقوق الدولية والمشروعة، وتضمن عودة السوريين الطوعية إلى بلدهم».

وحسب مواقع إلكترونية معارضة، فإن المؤتمر سيناقش خمس قضايا رئيسة أبرزها قضية المهجرين السوريين، والوضع الراهن في سورية، وتطورات إدلب، والبحث في كيفية إنهاء سنوات الحرب في سورية، ويشارك فيه ممثلون دبلوماسيون ومختصون من ٢٢ دولة و٣٠ ممثلًا عن منظمات المجتمع المدني و١٠٠ صحفي أجنبي و١٥٠ صحفياً محلياً.

وفي وقت سابق كشف عدد من الشخصيات السورية لـ«الوطن» عن تلقيها دعوات من «حزب الشعب الجمهوري» لحضور المؤتمر، وأكدت استعدادها للمشاركة، ومن تلك الشخصيات مدير مدرسة الإعداد الحزبي المركزية التابعة لـ«حزب البعث العربي الاشتراكي» بسام أبو عبد الله، ومدير «مؤسسة القدس الدولية» خلف المفتاح والصحفي قصارجيان الذي تأكد لـ«الوطن» مشاركته لكنها لم يتسن لها الحصول منه على معلومات حول مجريات المؤتمر.

على خط مواز نقلت مواقع إلكترونية معارضة عن الصحفي في صحيفة «Haber Türk»، محرم سارو كايا، قوله: إن وزارة الخارجية التركية لم تمنح الفيزا لشخصيات كانت ستشارك في المؤتمر، بعد أن كان نائب رئيس «حزب الشعب» ولي آغبابا قال: إن العديد من الشخصيات السورية لن تتمكن من الحضور والمشاركة في المؤتمر الذي ستنظمه المعارضة التركية حول سورية لوجود مشاكل في حصولهم على تأشيرة للدخول إلى تركيا، وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة التركية ضد الحكومة السورية وقطع العلاقات معها.

وخلال المؤتمر، ندد آبابا، حسب مواقع إلكترونية معارضة، بسياسات حزب «العدالة والتنمية» تجاه الأزمة السورية، مؤكداً أن حزب أردوغان تعامل مع المهجرين بشكل خاطئ وتسبب بتشردهم.

وأضاف: إن «الدمار الناجم عن السياسات الخاطئة لا يمكن أن يعرقل إمكانية العيش بسلام مع سورية»، مشيراً إلى أن الشعب السوري وحده هو الذي يستطيع تقرير مستقبل سورية.

ومن جانبه، قال رئيس بلدية إسطنبول، أكرم أمام أوغلو: «هدفنا النهائي هو تحقيق الاستقرار في سورية، وضمان عودة السوريين إلى بلادهم بحرية» بحسب مواقع إلكترونية معارضة.

دمر رتلاً لـ«التركستاني».. والقوات الصديقة تصدت لأجسام مجهولة في سماء ريف دير الزور

إرهابيو إدلب يواصلون اعتداءاتهم.. والجيش يلتزم بالهدنة ويرد.. و«النصرة» تحشد!

| حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

رد الجيش العربي السوري، أمس، على خروقات الإرهابيين المتواصلة لاتفاق وقف إطلاق النار في شمال غرب البلاد، ودك مواقعهم في ريفي حماة وإدلب، بينما كبد سلاح الجو تنظيم «الحزب الإسلامي التركستاني» (الإيغور) خسائر فادحة بالأرواح، وسط أنباء عن تصدي القوات الصديقة للجيش لأجسام «مجهولة» في سماء ريف دير الزور.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، واصل أمس اعتداءاته بالصواريخ على نقاط للجيش في محاور بريف حماة الغربي وأطراف خان شيخون دون أن تخلف ضحايا أو أضرار مباشرة فيها لسقوطها بعيدة عنها، ما دفع الجيش الذي لا يزال ملتزماً بوقف إطلاق النار بمنطقة خفض التصعيد الذي أعلنه في ٣١ الشهر الماضي للرد على تلك الخروقات.

وأوضح المصدر الميداني أن رد الجيش جاء عبر مدفعيته الثقيلة التي دك بها مواقع ونقاط تمركز التنظيم والمليشيات المسلحة المتحالفة معه في السرمانية في ريف حماة الغربي، وفي التح وحزارين ومعرة الصين ومعرة حرمة وكفرنبل والفطيرة وركايا وسجنة وأرينبة والنقير وأم الصير وحيش والشيخ مصطفى ومعرزيتا وجبالا وكفرعويد وأطراف معرة النعمان بريف إدلب الجنوبي والجنوبي الشرقي، محققاً فيها إصابات مباشرة.

وأوضح المصدر، أن إرهابيي «النصرة» يمنعون حتى اليوم المواطنين المدنيين من أهالي إدلب الراغبين بالخروج من مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية إلى مناطق سيطرة الدولة الآمنة عبر معبر أبو الضهور بريف إدلب الشرقي، حيث خربوا الطريق المؤدي إلى المعبر لمنع الأهالي وآلياتهم من بلوغه ومغادرة مناطقهم، ولم يكتفوا بذلك بل يجبرونهم على البقاء بمناطقهم وعدم التفكير بالوصول إلى المعبر تحت التهديد بالاعتقال أو القتل.

ولفت المصدر إلى أن الإرهابيين أرسلوا إلى الأهالي إرهابيين متنكرين بزي رجال دين لحثهم على البقاء بمناطقهم وعدم مغادرتها إلى مناطق سيطرة الجيش، حيث ينتظرهم الاعتقال والتعذيب كما يدعون ليشوهوا صورة مناطق سيطرة الدولة الآمنة بأذهانهم، لعلهم يمتنعون عن التفكير بالمغادرة.

وأكد المصدر أن مناطق سيطرة الدولة مجهزة بكل المستلزمات اللوجستية لاستقبال الأهالي، وأن مؤسسات الدولة الخدمية عملت على توفير الحد المقبول من خدمات البنية التحتية في القرى والبلدات التي حررها الجيش مؤخراً من سيطرة «النصرة» والمليشيات المتحالفة معها بريفي حماة الشمالي وإدلب الجنوبي، إضافة إلى تجهيز الجهات المعنية بحماة مراكز إيواء مؤقتة لاستقبال الوافدين من مناطق الإرهابيين.

على خط مواز، قال مصدر ميداني في تصريح نقلته وكالة «سبوتنيك»: إن وحدات الرصد والاستطلاع في الجيش رصدت تحركات للإرهابيين الصينيين (مسلحي التركستاني القريبين عقائدياً من النصرة والمدعومين من النظام التركي)، موضحاً أن رتلاً عسكرياً لهؤلاء كان ينقل عتاداً حربياً وذخائر وأسلحة متنوعة من مناطق سيطرتهم في جسر الشغور باتجاه محاور ريف حماة الشمالي الغربي، ما استدعى تعاملا سريعا مع هذه التحركات عبر سلاح الجو، أدى إلى مقتل وإصابة عدد من المسلحين وتدمير عدة آليات ودراجات نارية كانت بحوزتهم.

بموازاة ذلك، نقل «المرصد» عن نشطاء قولهم، إن تنظيم «جبهة النصرة» عزز نقاطه التي تفصل بين مناطق نفوذه، ومناطق سيطرة ميليشيا «الجيش الوطني» الموالية للنظام التركي، وذلك في المنطقة الممتدة من عندان حتى دارة عزة بريفي حلب الشمالي والغربي، من خلال رفع سواتر ترابية، وتعزيز نقاطه بمسلحين جدد من أبناء مناطق أخرى.

أما في شرق البلاد، فقد ذكر «المرصد» أن القوات الصديقة للجيش، تصدت ليل الجمعة- السبت عبر سلاح مضادات الطيران لأجسام مجهولة في سماء منطقة البوكمال بريف دير الزور الشرقي على مقربة من الحدود السورية – العراقية، من دون أن يُسمع أصوات انفجارات في المنطقة، ومن دون ورود معلومات عن طبيعة تلك الأجسام.

على خط مواز، وبتحريض من ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الانفصالية الإرهابية، خرجت مظاهرة عند مدخل مدينة دير الزور الشمالي (المدينة الصناعية- دوار المعامل) الواقعة تحت سيطرة الجيش، بينما واصل الاحتلالان الأميركي والتركي انتهاكهما السافر للقانون الدولي ولسيادة ووحدة الأراضي السورية، حيث نفذت مروحيات تركية وأميركية طلعة جوية مشتركة، هي السابعة في أجواء شمال سورية، وذلك في إطار أنشطة المرحلة الأولى من إنشاء ما تسمى «المنطقة الآمنة» شرق الفرات، حسب ما ذكرت وكالة «الأناضول» للأنباء.

الوطن
عين على الوطن...
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١ - ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠